

العربي

١٩١٧

بدل الاشتراك ويدفع سلفاً

عن سنة او ١٥٠ عدداً : ١٥٠ آتة في العراق
وعن ٦ اشهر او ٧٥ : ٩٥ آتة
ويضاف اليها اجرة البريد في الخارج
وتمن العدد الواحد آتة لاغير

(اجرة الاعلانات والمكاتبات الخصوصية)

عن السطر الواحد في الصفحة الاخيرة ٤ ريات واذا تكرر
الاعلان يراجع فيه القيم بشؤون الجريدة . واما درج
المكاتبات الخصوصية فيراجع في اجرتها مدير الجريدة .
(المراسلات) : تكون باسم جريدة (العرب) وخاصة
الاجرة . وينشر منها ما يوافق خطة الجريدة وينبذ منها ما لا
يلامها . ولا يعاد منها شيء الى اصحابها ادرج او لم يدرج

جريدة سياسية اخبارية تاريخية ادبية عمرانية عربية المبدأ والغرض ينشئها في بغداد عرب للعرب

الاحتلال

الى اهالي العراق

لما كانت جيوش بريطانية العظمى تحتل فكل العراق -
من شرق كنعانية الواقعة عند ملتقى نهر الصقلاوية بشط
الفرات الى جنوبى العاشق الواقعة على دجلة على بعد خمسة
ميال فوق سامرا - ولما كانت سلطة الحكومة التركية قد
الت فاعليتها من ذلك الصقع فحلت محلها سلطة قائد جيش
الاحتلال العام .

ولما كانت رغائب وسياسة القائد العام قد انضحت من
بغضان الوقت الى آخر الى اهالي العراق في القوانين والاعلانات
ات عظمى في البلاغات المختلفة التي نشرها هو او نشرت بسلطة منه .
ولما كان قد اتصل بالقائد العام انه مازال ينشئ اهالي
عراق وخصوصاً اهالي ولاية بغداد شيء من الجهل وعدم
ادراك بعض المواد التي لا تقل في اهميتها الحيوية لمصالحهم
من اهمية حيوية مصالح جيش الاحتلال .

وجب ان يكون معلوماً الآن عند كل من يهمه الامر .
اولاً : ان لسكان البلاد المسالمين مطلق الحرية لمزاولة
شغالهم الاعتيادية طالما تكون موافقة لضرورات جيش
الاحتلال العسكرية . لا بل يرغب كل الرغبة في ان يعملوا
في فطرتهم الا انه يتظر منهم ان يقدموا بازاها الطاعة للموظفين
البريطانيين نظراً الى المعاملة الحسنة التي ياملون بها وان
يخمس . لا يشتركوا في معاداة الجيش وان يمتنعوا عن جميع الاعمال
حزياً . لمعتبرة مضررة بسلامة جيش الاحتلال وابعاله .

ثانياً : ان الاعمال التي ترتكب قصداً او اهمالاً
تعتبر من المندرجة ادناه تعتبر جرائم بحق سلطة قائد جيش الاحتلال
لا يطلع العام وتحكم عليها اي محكمة كفوءة عند ثبوت الجرم على
دعوى من ارتكبه بمقوبة الاعدام او بمقوبة اخرى اخف منها كما
المدة التي يترامى ذلك افطنه المحكمة الحاكمة بالجرم او لفطنه القائد
بحاج هذه العام انما ارتكب ذلك الجرم وحينما ارتكب ولو كان
وهو لم يرتكبوا اشخاصاً ابرياء من كل قصد سيء .

وتخلصاً للناس من الخسائر والبلايا الناجمة من اعمال
الطيش يعاد بصورة لائقة ذكر الجرائم المعتبرة مضررة
بمصلحة جيش الاحتلال وهي هذه :

(١) حمل الاسلحة وامتلاك الاسلحة او الذخيرة
الحربية .

١ - بحوار الجنود داخل اي منطقة كانت من مناطق
القتال الا اذا كان ذلك مصرحاً بكتابة من ضابط برتبة

أمير لواء او رتبة ارق منه أو من اي ضابط لا تكون
رتبته ادنى من رتبة ميجر (ينبأني) اذا كان قومانداناً
لقول .

ب . في اي مقتضى حال يجلب الشبهة او سوء الفهم .
ج . في مدن وبلدان ولاية بغداد الواقعة تحت الاحتلال
البريطاني .

د . في مدن وبلدان ولاية البصرة الواقعة تحت الاحتلال
البريطاني الا اذا كان ذلك مصرحاً بكتابة من قومندان
الادارة او من الييس قومندان (اي قومندان المركز)
او من القومندان المحلي اذا كان في الاهواز او الناصرية

(٢) اعطاء العدو معلومات مهما كان نوعها او نقل
رسائل متبادلة بين العدو وبين اشخاص قاطنين في البلاد المحتلة
(٣) اتلاف المهمات الحربية او سكة الحديد [الشحن وغيره]
او التلغرافات وغيرها من وسائل المراجعات والمواصلات
باي وجه كان .

(٤) مساعدة اسرى الحرب على الهرب او التراجع معهم
(٥) التآمر على جيش الاحتلال او على اي فرد من
افراد جيش الاحتلال او على الحكومة البريطانية .

(٦) اضلال المساكين البريطانية عمداً عند اتخاذهم
ادلة لهم .

(٧) مساعدة العدو بمعنى تسهيل اعمال معاركة بان
يكونوا ادلاء له او بأن يقدموا له وسائل مالية او وسائل
للاتجاه .

(٨) اغراء اي فرد من افراد جيش الاحتلال على
اعطاء معلومات مفيدة للعدو او السعي لاغرائه على عمل ذلك
(٩) اغراء افراد جيش الاحتلال على الهرب او
التسليم او السعي لاغرائه او مساعدته في ذلك .

(١٠) رشو افراد جيش الاحتلال على اتيان عمل او
على الامتناع عن العمل او السعي لرشومهم او تقديم اي
وسيلة لاغرائهم على ذلك .

(١١) اتلاف او تشويه او تحريف المنشورات والاعلانات
التي تنشرها سلطة كفوءة وكذلك اتلاف المناوين والياقات
التي ينصبها الموظفون البريطانيون .

(١٢) تلويث الماء او التعرض لموارده باي وجه من
الوجوه .

(١٣) اخفاء آلات حربية او حيوانات او عربات او
مؤونة او خشب وقود الخ .

(١٤) مساعدة قوات العدو على التقدم او التقهقر مع
العلم بذلك .

(١٥) اذاعة اعلانات او منشورات الخ لخير العدو .

(١٦) اغراق الاراضي عمداً او محاولة اغراقها .
(١٧) اتلاف السفائن النهرية مهما كان نوعها او
ايقاف سيرها او اشغالها .

(١٨) اتلاف املاك الغير عمداً .
(١٩) امتلاك اي شيء من ملك الحكومة كالدخائر

والاسلحة والملبوسات او المهمات (التجهيزات العسكرية)
باي طريقة يتوصل اليها في اي وقت كان .

(٢٠) الغزو (قطع الطرق) او السرقة مع التضييق
على المسروق وانتهاك حرمة الموتى او القبور .

(٢١) مخالفة اي مادة من مواد قانون او منشور او تنبيه
او اعلان او امر مما يصدر من وقت الى آخر من سلطة
ذات كفاءة للعمل بها في اي جهة كانت خصوصية او عمومية .
والجرائم الآتية يحكم ايضاً عليها عادة بالحبس
او بمقوبة اخرى اخف وطأة .

(٢٢) التقصير بوظيفة اطفاء الانوار او اضافتها على
ما يقرر من وقت الى آخر بأمر السلطة الكفوءة .

(٢٣) التقصير في اخذ الجوازات «الباصات» على ما
قرر او التقصير في الحضور في الزمان والمكان المعيينين او
ترك المنطقة التي امر بأن يبقى فيها وذلك بدون رخصة
مكتوبة .

(٢٤) بيع اي بضاعة كانت باسعار فوق الاسعار التي
تقررها السلطة الكفوءة من وقت الى آخر .

(٢٥) تقديم مشروبات روجية الى الجنود .
(٢٦) الحيدان عن قوانين المراقبة اي «السنورية»
او محاولة الحيدان عنها .

(٢٧) تقديم شكاوى على الجنود مبالغ فيها او كاذبة
(٢٨) المطالبة باضرار مبالغ فيها او كاذبة .

ثنيه اول - يسرى مفعول هذا المنشور على جميع
البلاد المحتلة بدون استثناء ويبدأ جرى مفعوله منذ تاريخ
نشره .

وعلاوة على ذلك يستمر امتداد جريانه الى اي ارض
تحتلها احتلالاً فعلياً جيوش بريطانية العظمى المسلحة في
العراق .

ثنيه ثان - يحكم في الجرائم المبينة اعلاه المحاكم
المصرية والحكام العسكريون ونواب الحكام العسكريين
وجميع الضباط المحولة لهم بطريقة عمومية او خصوصية
سلطة الحكام العسكريين او نواب الحكام العسكريين .

ولكن اي عمل مرتكباً كان او غير مرتكب من الاعمال
المنظرة عنها في الخلاصة المار ذكرها بانه اهانة بحق سلطة
الضابط العام قائد جيش الاحتلال هو ايضاً اهانة بحق

